



Agricultural Economics and Social Science

Available online at <http://zjar.journals.ekb.eg>
<http://www.journals.zu.edu.eg/journalDisplay.aspx?JournalId=1&queryType=Master>



تحليل سياسات البنك المركزي ودورها في التنمية الاقتصادية في كوريا الجنوبية

أحمد محمد عبد الرحمن موسى مذکور^{1*} - طاهر محمد حسنين² - محمد يونس عبدالحليم³

- 1- قسم دراسات وبحوث العلوم السياسية والإقتصادية - معهد الدراسات والبحوث الآسيوية - جامعة الزقازيق - مصر
- 2- قسم الاقتصاد الزراعي - كلية الزراعة - جامعة الزقازيق - مصر
- 3- قسم الاقتصاد - كلية التجارة - جامعة الأزهر - مصر

Received: 05/12/2021 ; Accepted: 14/12/2021

المخلص: يعتبر القطاع المصرفي أحد القطاعات الرائدة في الاقتصاديات الحديثة، ليس فقط لدوره الهام في حشد وتعبئة المدخرات المحلية والأجنبية، ولأن نسبة السيولة و عرض النقود والكتلة النقدية والقروض والائتمان وغيرها من الأدوات المالية والنقدية بل لكونه أصبح يمثل حلقة الاتصال الأكثر أهمية مع العالم الخارجي. فقد أصبح هذا القطاع، بفعل اتساعه وتشعب أنشطته، النافذة التي يطل منها العالم علينا، ونطل منها على العالم. ويمتلك البنك المركزي عدة أدوات يمكن بها التأثير في عرض النقود منها: بيع وشراء السندات، ونسبة الاحتياطي النقدي القانوني وأسعار الفائدة وأسعار الخصم. وتعتبر كوريا الجنوبية من النور الآسيوية التي استطاعت تحقيق تطور كبير في التنمية الاقتصادية بالرغم من افتقارها للموارد الاقتصادية، وتعرضها لحرب مباحته استمرت ثلاث سنوات عام 1950، نتج عنها دماراً شاملاً في شبه الجزيرة الكورية، وفي ذلك الوقت كان الناتج المحلي الإجمالي للفرد في كوريا الجنوبية يساوي مثيله في البلدان الأكثر فقراً في إفريقيا وآسيا. أما اليوم فالناتج المحلي الإجمالي لكل فرد في كوريا الجنوبية يعادل 18 مرة مثيلة في كوريا الشمالية، ووصلت كوريا الجنوبية إلى هذا النجاح نتيجة العمل المشترك بين الحكومة ورجال الأعمال حيث ضمنت لهم ائتمان موجه، ودعم مالي في بعض الصناعات.

كلمات الإسترشادية: البنك المركزي، تحليل السياسات، سوق الأوراق المالية، منح الإئتمان.

المقدمة والمشكلة البحثية

وصياغة السياسات النقدية، والسياسات الائتمانية، والسيطرة على الصرف الأجنبي، والإشراف على البنوك الخاصة، وبنظّم البنك المركزي لكوريا الجنوبية كلّ النشاطات المصرفية التجارية تحت أحكام القانون المصرفي لعام 1954 (<http://www.Korea.net>).

مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث باستخدام بعض أدوات السياسة النقدية والمالية ضمن السياسات التي اتبعتها البنك المركزي في كوريا الجنوبية وانعكاساتها على التنمية الاقتصادية للنهوض بكوريا الجنوبية ووضعها في سياق الدول المتقدمة كنموذج ناجح للتنمية.

أهداف البحث

يستهدف الباحث التعرف على بعض أدوات السياسات البنكية والمالية والنقدية المستخدمة في كوريا الجنوبية، والتعرف على سياسات البنك المركزي فيها، وتحليل هذه السياسات وإظهار أثرها على التنمية الاقتصادية في كوريا الجنوبية.

قضية التنمية في كوريا الجنوبية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالمؤسسات الخاصة بتمويل عملية التنمية، وبوجه خاص بالدور الذي تلعبه إدارة الجهاز المصرفي للقيام بهذا العبء، ومدى إمكانية تغيير أوضاعه وسياساته بما يمكنه من التكيف مع الأوضاع المطلوبة للتنمية. وتؤدي البنوك على اختلاف أنواعها وعلى رأسها البنك المركزي دوراً هاماً في النظم الاقتصادية المختلفة عن طريق تمويل خطط التنمية الاقتصادية للدولة، حيث تقوم بتجميع المدخرات وتلقي الودائع وتمويل الاستثمار الذي يمثل عصب النشاط الاقتصادي، بما يؤدي إلى إدارة عجلة الاقتصاد، وزيادة طاقة الإنتاج والدخل القومي. ولا شك أن أهدافاً بهذه الأهمية والشمول تستدعي اهتماماً خاصاً من السلطات النقدية (البنك المركزي) للرقابة على الائتمان ومتابعة حسن توجيهه خوفاً من الإفراط أو التقصير في الائتمان بالنسبة للقطاعات المختلفة (راضي، 1988).

وتم تأسيس البنك المركزي في كوريا الجنوبية في 12 يونيو 1950، وتضمنت وظائفه الرئيسية إصدار العملة،

* Corresponding author: Tel. :+201223331454

E-mail address: madkour333@gmail.com

فروض البحث

سوق الأوراق المالية

بالنسبة للأوراق المالية تعتبر السندات أكثرها ديناميكية حيث ارتفع حجم التعامل فيها بكوريا الجنوبية منذ الثمانينيات لعدة أسباب منها: أن تحديد أسعار الفائدة يتم وفقاً لقوي السوق عن طريق العرض والطلب، ولذلك فهي أعلى من الفائدة على الودائع بالبنوك، كما أدي اتجاه البنوك إلى تقديم ضمان السندات التي تصدرها الشركات إلى خفض هامش المخاطرة، وبالتالي تزايد الإقبال على إصدار هذه السندات، خاصة وأن الشركات كانت مضطرة إزاء القيود على الإئتمان المصرفي أن تلجأ إلى التمويل المباشر (بإصدار الأسهم والسندات) أو إلى الاقتراض من المؤسسات التمويلية الرسمية غير المصرفية، وأخيراً فقد أدي السماح للبنوك والمؤسسات غير المصرفية بإجراء عمليات الاتفاق على إعادة الشراء منذ عام 1980 إلى النمو السريع في السوق الثانوية للسندات. وقد كان أول تطور في سوق السندات هو اتجاه الشركات إلى إصدار السندات الأولية أو الحديثة حيث زادت هذه السندات بمعدل نمو سنوي قدرة 77% فيما بين عامي 1977، 1982، بحيث صارت تمثل 85% من إجمالي سوق السندات. وقد تضاعفت عدد الشركات المحلية المدرجة بالبورصة الكورية إلى 677 شركة في عام 1990 ثم إلى 1240 شركة في عام 2000، واستمر العدد في الزيادة إلى أن وصل إلى 1950 شركة في عام 2015، وكذلك تضاعفت القيمة السوقية لرأس مال هذه الشركات من 110.3 مليار دولار أمريكي في عام 1990، إلى 1.23 تريليون دولار أمريكي في عام 2015 (The World Bank, 2016).

وجداول 1 يبين التطور الإيجابي للكثير من المؤشرات الخاصة بالبورصة الكورية خلال الفترة (1990-2015).

أما بالنسبة للأسهم فقد جذبت نسبة قليلة من المدخرين لأنها تضمنت تكاليف معاملات و هامش مخاطرة أكبر من السندات، فعلى سبيل المثال كان متوسط العائد على الأسهم 22.8% فيما بين 1976-1982، وذلك مقابل 20.9% للسندات، ولكن التقلبات السنوية في السندات كانت أقل بحيث كان التباين خلال الفترة السابقة 67.4% لعائد الأسهم في مقابل 21.7% لعائد السندات، وعلى ذلك فإن فرق العائد بين السندات والاسهم 1.9% - لصالح الأسهم- لم يكن قادراً على تعويض مخاطر تقلبات العائد؛ ولذلك انخفض عدد حملة الأسهم من مليون عام 1978 إلى 680 ألف عام 1982، مع تركيز الأسهم في أقلية ممن يمتلكون مائة الف سهم فأكثر نظراً لأنها تمكن هؤلاء المساهمين الكبار من السيطرة على القرارات المالية لهذه المنشآت. ونظراً لأن الطلب على الأسهم يأتي في معظمه من كبار المدخرين ومن المؤسسات الاستثمارية، فإن عدد قليل فقط من المنشآت كانت قادرة على جمع التمويل بواسطة إصدار الأسهم والتي تميزت أسهمها بالنشاط في التعامل، وبلغ ذلك العدد في عام 1982، أربعين منشأة (تنتمي إلى التكتلات الصناعية الكبيرة) استأثرت بحوالي 71% من إجمالي التعاملات في سوق الأسهم التي بلغ عدد المنشآت المسجلة فيها 327 منشأة في عام 1982.

1- يؤدي البنك المركزي في كوريا الجنوبية دوراً هاماً في التنمية الاقتصادية.

2- نسبة الاحتياطي القانوني أقدر وأكفاً أدوات السياسة النقدية للبنك المركزي الكوري.

3- استقرار سعر صرف الوون الكوري الجنوبي له تأثير كبير علي زيادة نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي.

4- يساهم احتياطي البنك المركزي من العملات الأجنبية مساهمة كبيرة في تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في كوريا الجنوبية.

منهج البحث

ويقصد به الطريقة التي يتبعها الباحث في دراسة المشكلة للإجابة على الأسئلة والاستفسارات التي يثيرها موضوع الدراسة، وتم اختيار منهجين لهذه الدراسة هما: المنهج الوصفي: الذي يهدف إلى تجميع البيانات والإحصاءات والأرقام للظاهرة محل الدراسة، والمنهج التحليلي باستخدام وتحليل الأرقام وقياسها.

النتائج والمناقشة

يعد قيام النشاط الاقتصادي وتوسعه رهينة بتوفر عناصر الإنتاج المختلفة وفي مقدمتها عنصر رأس المال، لذلك فإن الحاجة إلى التمويل يقف ورائها نشوء وتطور الأنظمة المالية والتي حملت معها تنوعاً متزايداً من حيث التنظيمات والوظائف والأدوات، ويعتمد النظام المالي على نوعية الهيكلية المالية التي يتصف بها الاقتصاد، والتي تختلف من بلد إلى آخر من حيث مكوناته وآليات عمله المختلفة، وتمتد جذور تطوير النظام التمويلي في كوريا الجنوبية إلى نهاية الستينيات عندما قررت الحكومة تخصيص بنك واحد من البنوك القومية على سبيل التجربة، وبرغم التحسن في إدارته فإن الظروف العامة لم تتغير وظلت الحكومة تتدخل بصورة كبيرة في الجهاز المصرفي، وعندما صدر المرسوم الرئاسي للاستقرار والنمو في عام 1972، بالرغم أنه كان موجهاً إلى حماية قطاع الأعمال من الفوائد الربوية غير المنظمة بالسوق، فقد تضمن هذا المرسوم بدايات لتنوع مؤسسات التمويل حيث اشتمل على قوانين لإنشاء شركات للتمويل قصير الأجل، وصناديق واتحادات للإئتمان، وصندوق لضمان سداد الديون، وصناديق لتمويل صغار رجال الأعمال، وكان الغرض من هذا تقليل دور سوق الرصيف (غير المنظم) وادماج أعماله في النهاية في قطاع التمويل المنظم. وقد ساهمت هذه الإجراءات في تطوير سوق الأوراق المالية، وسوق النقد اللتان اشتملت على أدوات تمويلية بديلة للإئتمان المصرفي باستخدام مجموعة من الأدوات وهي:

جدول 1. تطور بعض المؤشرات الخاصة بسوق رأس المال خلال الفترة (1990-2015)

السنة	عدد الشركات المحلية بالبورصة	القيمة السوقية لرأس مال الشركات * بالمليار دولار	قيمة الاسهم المتداولة بالبورصة كنسبة من الناتج المحلي	معدل دوران الاسهم المتداولة** %	مؤشرات ستاندرد أند بور العالمية لأسهم رأس المال (التغير السنوي %)
1990	677	110.3	26.2	67.6	
1991	686	96.47	24.8	85.6	
1992	688	107.66	32.3	107.0	
1993	693	139.58	53.7	151.0	
1994	699	191.78	62.5	150.0	
1995	721	181.96	32.9	101.0	
1996	760	139.12	29.4	128.0	38.7 -
1997	776	41.88	30.5	408.0	68.9-
1998	748	114.59	42.6	140.0	121
1999	712	306.13	157.0	250.0	107
2000	1240	171.26	88.2	289.0	57.1-
2001	1390	233.92	70.2	160.0	51.2
2002	1510	250.71	95.4	232.0	5.76
2003	1560	329.46	67.2	139.0	غير موجودة
2004	1570	428.33	68.7	123.0	25.7
2005	1620	718.01	134.0	167.0	58.8
2006	1690	834.4	132.0	161.0	13.3
2007	1760	1120	171.0	171.0	27.7
2008	1790	470.8	118.0	252.0	55.6-
2009	1780	834.6	187.0	202.0	67.2
2010	1780	1090	149.0	149.0	25.3
2011	1800	966.14	161.0	194.0	10.9-
2012	1770	1180	130.0	134.0	18.9
2013	1800	1240	102.0	108.0	3.15
2014	1850	1210	91.0	106.0	9.96-
2015	1950	1230	134.0	150.0	5.01-

* مقومه بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي

** معدل دوران الأسهم يستهدف بصفة أساسية قياس درجة سيولة سوق مالية ما أو سهم ما دون الآخر، ويقصد به إمكانية تحويل السهم إلى نقدية بسرعة، وبأقل تكلفة وبسعر يقارب آخر سعر للتداول.

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاستعانة بالبيانات المنشورة في: The World Bank, 2016

وموافقة الحكومة عليها، وتحظي الأوراق النقدية والقطع المعدنية بعد إصدارها بوضع قانوني يضمن لها القبول في المعاملات العامة والخاصة بدون قيود، ولا يشترط البنك المركزي الكوري لإصدار الأوراق النقدية وجود حد أدنى من الذهب أو من الاحتياطات النقدية من العملات الأجنبية حيث تعتمد عملية إصدار الأوراق المالية والعملات المعدنية على القرارات التي يتخذها البنك تماشياً مع سياسته النقدية. (Articles 47-53, Bank of Korea Act).

والياً يتم تداول أربع فئات مختلفة من الأوراق النقدية وهي: 1000 وون، و5000 وون، و10000 وون، و50000 وون، بالإضافة إلى ستة فئات من القطع المعدنية وهي 1 وون، و5 وون، و10 وون، و50 وون، و100 وون، و500 وون. (The Bank of Korea, Organization and Functions, 2015).

وجداول 3 يبين تطور المعروض النقدي من العملات الورقية والمعدنية في كوريا الجنوبية.

صياغة وتنفيذ السياسة النقدية والائتمانية

المهمة الأساسية للبنك المركزي الكوري هي صياغة وتنفيذ السياسة النقدية، ويقوم البنك المركزي بمراقبة حجم الائتمان المصرفي للتحكم في كمية النقود المصرفية التي تستطيع البنوك إنشائها بهدف تجنب زيادة كمية النقود المتداولة عن حجم السلع والخدمات مما يجنب ارتفاع المستوى العام للأسعار الذي يسبب التضخم، كما يهدف إلى تجنب نقص كمية النقود عن حجم السلع والخدمات مما يجنب انخفاض المستوى العام للأسعار الذي يسبب ظاهرة الانكماش الاقتصادي (The Bank of Korea, Organization and Functions, 2015).

ويقصد بالرقابة على الائتمان: تحكم البنك المركزي في حجم كمية النقود التي تستطيع البنوك التجارية أن تخلقها بما يتماشى مع مستوى النشاط الاقتصادي المرغوب فيه منعاً للتضخم أو تجنباً للانكماش.

تغيير سعر الأساس: Base Rate

سعر الأساس (أو سعر إعادة الخصم أو سعر فائدة الليلة الواحدة): يقصد به سعر الفائدة التي يتقاضاها البنك المركزي من البنوك التجارية نظير إعادة خصم ما لديها من كمبيالات وأذون أو ما يقدم لها من قروض وسلفيات مضمونة بمثل هذه الأوراق أو غيرها. ومنذ مارس 2008 استخدم البنك المركزي الكوري مصطلح سعر الأساس.

(<http://www.global-rates.com/interest-rates/central-banks/central-bank-south-korea/bank-of-korea-interest-rate.aspx>).

منح الائتمان

تعرف وظيفة الائتمان في البنوك بأنها: تزويد الأفراد والمؤسسات والمنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة، على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها والعمولات المستحقة عليها والمصاريف دفعة واحدة، أو على أقساط في تواريخ محددة، ويتم تدعيم هذه العلاقة بتقديم مجموعة من الضمانات التي تكفل للبنك استرداد أمواله في حال توقف العميل عن السداد بدون أية خسائر (شحاتة، 1999).

وينظر إلى الائتمان المصرفي على أنه منظومة لتزويد الأفراد والمؤسسات في الاقتصاد القومي بالأموال اللازمة لتمويل شراء السلع، والحصول على الخدمات، وتمويل الاستثمارات الرأسمالية كإقامة المباني والإنشاءات والطرق وغيرها، وشراء الآلات والمعدات والأجهزة وذلك للحصول على أكبر عائد ممكن بأقل تكلفة ممكنة بما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية للموارد المتاحة للمجتمع، وبالتالي رفع مستوى معيشة الأفراد. ويتسع هنا المفهوم ليشمل منح خطابات الضمان، والبيع التأجيلي، وبطاقات الضمان، والقروض المشتركة (انجرو، 2007).

منح الائتمان يمكن البنوك من الإسهام في تقدم النشاط الاقتصادي، ورخاء المجتمع فيعمل الائتمان على زيادة القوة الشرائية التي بدورها تساعد على التوسع في استغلال الموارد الاقتصادية، وتحسين مستوى المعيشة (عبد الحميد، 2000).

يتضح من الجدول السابق تطور الائتمان المحلي المقدم من القطاع المصرفي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1990-2015) حيث زاد بنسبة كبيرة من 48.1% في عام 1990، إلى 70.9% عام 2000، ثم تضاعف إلى 128% في عام 2001، واستمر في التزايد إلى 167% في عام 2015، وذلك بسبب زيادة طلب المستثمرين على الأموال لتطوير استثماراتهم الحالية، أو بدء مشاريع جديدة (World Bank, 2016).

دور وظائف البنك المركزي الكوري في التنمية الاقتصادية

للبنك المركزي الكوري وظائف عديدة تهدف في النهاية إلى كفاءة عدم حدوث اضطراب اقتصادي أو سوء توازن في البلاد قد ينجم عن العمليات المالية للدولة ويظهر دور البنك المركزي بوظائف ومنها النصح والإرشاد إلى الحكومة وتوجيهها نحو أفضل الخطوات لحماية الاقتصاد الوطني من آثار العمليات المالية للدولة لذا ظهرت للبنك المركزي الكوري وظائف أساسية منها:

إصدار العملات الورقية والمعدنية

للبنك المركزي الكوري الحق الحصري في إصدار العملات الورقية والمعدنية داخل كوريا وتصميم أبعادها، وتحديد فئاتها بعد إقرارها من لجنة السياسة النقدية بالبنك

جدول 2. تطور الائتمان المحلي المقدم من القطاع المصرفي في كوريا الجنوبية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1990-2015)

السنة	الائتمان المحلي المقدم من القطاع المصرفي %	السنة	الائتمان المحلي المقدم من القطاع المصرفي %
1990	48.1	2003	128.0
1991	48.5	2004	121.0
1992	47.4	2005	125.0
1993	47.1	2006	139.0
1994	47.6	2007	144.0
1995	46.4	2008	159.0
1996	49.5	2009	157.0
1997	54.7	2010	151.0
1998	61.5	2011	153.0
1999	66.1	2012	156.0
2000	70.9	2013	156.0
2001	128.0	2014	162.0
2002	134.0	2015	167.0

المصدر: الجدول من اعداد الباحث بالاستعانة بالبيانات المنشورة في: World Bank, 2016

جدول 3. تطور المعروض النقدي من العملات الورقية والمعدنية في كوريا الجنوبية خلال الفترة (1990-2014) القيمة: (ترليون وون)

بيان	القيمة/السنة	1990	1995	2000	2005	2010	2011	2012	2013	2014
50000 وون	-	-	-	-	-	19.0	26.0	32.8	40.7	52.0
الأوراق	10000 وون	7	15.3	18.8	22.7	20.0	18.2	17.0	17.9	17.9
النقدية	5000 وون	0.3	0.5	0.6	0.8	1.0	1.0	1.1	1.2	1.2
	1000 وون	0.5	0.7	0.9	1.1	1.3	1.3	1.3	1.4	1.4
العملات المعدنية		0.5	0.8	1.1	1.6	2.0	2.1	2.2	2.2	2.2
الجملة		8.3	17.3	21.4	26.2	43.3	48.6	54.3	63.2	74.8

Source: The Bank of Korea (Organization & Functions), September 2015, p8.

النهاية قامت الحكومة الكورية بإلغاء نطاق تقلب العملة والسماح بتعويم الوون الكوري الجنوبي في 12 ديسمبر 1997. **IMF Annual Report on Exchange Arrangement and Exchange Restriction, 1998**.

وجداول 5 يبين تطور سعر صرف الوون الكوري الجنوبي مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة (1990-2015).

التوصيات

تعرضت الدراسة لتحليل سياسات البنك المركزي في كوريا الجنوبية التي أدت إلى التنمية الاقتصادية والتي حولت كوريا الجنوبية من دولة نامية إلى نمر من النمر الاقتصادية الآسيوية. ومن خلال الدراسة تم استخلاص بعض التوصيات والدروس المستفادة التي يمكن توظيفها لخدمة أهداف التنمية في بعض الدول النامية ومن بينها مصر ومن أهم هذه التوصيات ما يلي:

1. استقلالية البنك المركزي في كوريا الجنوبية إدارياً وتشريعياً، وعدم تدخل مؤسسات الدولة الأخرى في مهامه جعل قراراته محايدة، وغير موجهة، وهدفها الوحيد تحقيق مصلحة الدولة.

2. أهمية تكامل وتوافق السياسة النقدية في كوريا الجنوبية مع السياسات الجزئية الأخرى كالسياسة المالية، والسياسة التجارية وغيرها، وذلك لتحقيق نفس الهدف، والحد من التعارض والتناقض بين السياسات الاقتصادية الجزئية.

3. أهمية دور البنك المركزي الكوري في منح القروض اللازمة لتمويل القطاعات الاستراتيجية، وتأسيس الشركات الصغيرة والمتوسطة للعمل في القطاعات الصناعية والتجارية والخدمية بحيث تساهم في إقامة وتوطين مشاريع استثمارية جديدة تساهم في حل مشكلة البطالة.

4. دعم البنك المركزي الكوري الجنوبي إجراءات توفير احتياطات أجنبية متنوعة، وعدم الاعتماد على الدولار كعملة احتياط وحيدة، وتكوين سلة من العملات الأجنبية للشركاء التجاريين الأساسيين مع كوريا، وذلك للحد من الأزمات الناتجة عن تذبذب سعر صرف الدولار الأمريكي.

5. أهمية قيام البنك المركزي في كوريا الجنوبية بتنشيط وتفعيل وتطوير القطاع المصرفي في كوريا الجنوبية وبناء قاعدة تحتية مصرفية تواكب تطور البنوك الدولية.

6. أهمية تنشيط عمل البنوك المتخصصة (الزراعي، الصناعي، العقاري) لتسريع عملية التنمية في كوريا الجنوبية.

7. أهمية دعم الحكومة في كوريا الجنوبية للصناعات الاستراتيجية التي تنتج السلع الأساسية، والصناعات التي تحل محل الواردات - خاصة عند بداية التنمية - والاهتمام بالصناعات الفرعية المرتبطة بها، وبناء شبكة صناعية متكاملة.

ويعتبر سعر الأساس هو المؤشر الذي تعتمد عليه البنوك التجارية في تحديد سعر الفائدة المدينة التي تمنح به قروضها لعملائها والدائنة للودائع والمدخرات بأنواعها، فإذا قام البنك المركزي برفع سعر الأساس، فإن البنوك التجارية تقوم بنقل هذا العبء على عملائها عن طريق رفع سعر الفائدة على القروض، مما يترتب عليه الحد من رغبة العملاء في الحصول على الائتمان، وبالتالي ينكمش حجم الائتمان، وينخفض المعروض النقدي، والعكس تماماً في حالة قيام البنك المركزي بتخفيض سعر الأساس، فعندما يرغب البنك المركزي في زيادة المعروض النقدي، فإنه يعمل على خفض سعر الفائدة مما يزيد من حجم السيولة النقدية لدي البنوك التجارية، وبالتالي تزيد قدرتها على الإقراض.

وجداول 4 يبين تطور سعر الأساس خلال الفترة (1999-2015) صعوداً وهبوطاً حسب حالة الاقتصاد الكوري للتحكم في المعروض النقدي.

ولا يقتصر دور سعر الأساس على التحكم في الائتمان في الداخل فحسب بل يمتد أثره ليشمل قطاع التجارة الخارجية أيضاً إذ أنه عن طريق زيادة سعر الأساس، يزداد معدل العائد الداخلي على الاستثمار في كوريا ويمكن للبنك المركزي جذب رؤوس الأموال الأجنبية في حالة ما إذا كان ميزان المدفوعات يعاني من عجز، كما يمكن له أن يحد من تدفقها إذا ما كان ميزان المدفوعات يحقق فائض (توفيق، 2011).

سياسة تحديد أسعار الصرف

يعرف سعر الصرف الحقيقي بأنه: أسعار السلع والبضائع الأجنبية في السوق العالمية بالنسبة لأسعار السلع والبضائع المحلية. ولسعر الصرف تأثير ملحوظ على تحديد حجم الصادرات الكورية للسوق العالمية، فعندما يحدث تباين بين الأسعار الكورية والأسعار الأجنبية (كل منها بالعملة الوطنية) فإن الحفاظ على سعر الصرف الحقيقي يتطلب تغيير سعر الصرف الاسمي، وهذا بدوره يفي بمتطلبات قاعدة التكافؤ في القوة الشرائية، وقد ساعد اتساق سعر الصرف الحقيقي على الحيلولة دون ارتفاع أسعار الصادرات الكورية بالنسبة للسلع والبضائع المنافسة لها في السوق العالمية. وفيما يتعلق بسياسة تحديد أسعار الصرف، نجد أن كوريا الجنوبية لم تغال في تحديد سعر صرف عملتها الوطنية بينما كان هذا الأسلوب الشائع في العديد من البلدان النامية والمسئول عن الرقابة على الصرف وتحديد السياسة المتعلقة بالعملة وطريقة التسوية وعمليات الصرف الأجنبي ومدفوعات المعاملات غير المتعلقة بالبضائع، وتعاملات وتحويلات رأس المال هو وزارة المالية الكورية الجنوبية. وعلاوة على الوظائف السابقة قام البنك المركزي الكوري بتنظيم السوق والتدخل فيه.

وقامت الحكومة الكورية بتوسيع النطاق التجاري لعملتها (الوون الكوري) من 2,25% إلى 10% في 19 نوفمبر 1997، في محاولة منها للدفاع عن عملتها المحلية، وفي

جدول 4. تطور سعر الأساس خلال الفترة (1999-2015)

السنة	حجم التغير	سعر الخصم	السنة	حجم التغير	سعر الخصم
مايو 1999	—	4.75	أغسطس 2008	0.25+	5.25
فبراير 2000	0.5 +	5.00	أكتوبر 2008	0.25 -	5.00
أكتوبر 2000	0.5 +	5.25	أكتوبر 2008	0.25 -	4.25
فبراير 2001	0.25 -	5.00	نوفمبر 2008	0.25 -	4.00
يوليو 2001	0.25 -	4.75	ديسمبر 2008	1.00 -	3.00
أغسطس 2001	0.25 -	4.50	يناير 2009	0.5-	2.50
سبتمبر 2001	0.5 -	4.00	فبراير 2009	0.5 -	2.00
مايو 2002	0.25 +	4.25	يوليو 2010	0.25 -	2.25
مايو 2003	0.25 -	4.00	نوفمبر 2010	0.25+	2.50
يوليو 2003	0.25 -	3.75	يناير 2011	0.25 +	2.75
أغسطس 2004	0.5 +	3.50	مارس 2011	0.25 +	3.00
نوفمبر 2004	0.25 -	3.25	يوليو 2011	0.25 +	3.25
أكتوبر 2005	0.25 +	3.50	يوليو 2012	0.25 -	3.00
ديسمبر 2005	0.25 +	3.75	أكتوبر 2012	0.25 -	2.75
فبراير 2006	0.25 +	4.00	مايو 2013	0.25 -	2.5
يونية 2006	0.25 +	4.25	أغسطس 2014	0.25 -	2.25
أغسطس 2006	0.25 +	4.50	أكتوبر 2014	0.25 -	2.00
يوليو 2007	0.25 +	4.75	مارس 2015	0.25 -	1.75
أغسطس 2007	0.25 +	5.00	يونيو 2015	0.25 -	1.5

Source: Monetary Policy Framework, 2013, p42.

<http://www.global-rates.com/interest-rates/central-banks/central-bank-southkorea/bank-of-korea-interest-rate.aspx>

جدول 5. تطور سعر صرف الون الكوري الجنوبي مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة (1990-2015)

السنة	سعر الصرف	السنة	سعر الصرف
1990	716.4	2003	1192.6
1991	760.8	2004	1045.1
1992	788.4	2005	1011.6
1993	808.1	2006	929.8
1994	788.7	2007	936.1
1995	774.7	2008	1259.5
1996	844.2	2009	1164.5
1997	1415.2	2010	1156.1
1998	1207.8	2011	1108.3
1999	1145.4	2012	1126.5
2000	1259.7	2013	1094.9
2001	1326.1	2014	1053
2002	1186.2	2015	1131.2

Source: Financial in Situation in Korea, Bank of Korea, December 2012, p293

CIA – The World Fact book, 2016.

عبدالحاميد، عبد المطلب (2000). البنوك الشاملة: عملياتها وإدارتها، الدار الجامعية – الاسكندرية.

<http://www.Korea.net>.

IMF (1998). Annual Report on Exchange Arrangement and Exchange Restriction.

The Bank of Korea (2015). Organization and Functions.

The World Bank (2016).

المراجع

انجرو، إيمان (2007). التحليل الائتماني ودورة في ترشيد عمليات الإقراض (المصرف الصناعي السوري أتمودج)، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين.

توفيق، محب خلة (2011). الحراك النقدي والمصرفي المعاصر، دار الفكر العربي – الإسكندرية.

راضي، عبدالمنعم (1988). اقتصاديات النقود والبنوك، بدون ناشر، كلية التجارة، جامعة عين شمس.

شحاتة، حياة (1999). مخاطر الائتمان في المصارف التجارية "مع إشارة خاصة لمصر"، مكتبة الأنجلو المصرية - القاهرة.

ANALYSIS OF CENTRAL BANK POLICIES AND THEIR ROLE IN ECONOMIC DEVELOPMENT IN SOUTH KOREA

Ahmed M.A.M. Madkur¹, T.M. Hassanein² and M.Y. Abdel Halim³

1. Dept. Political and Econ. Sci. Studies and Res., Inst. Asian Studies and Res., Zagazig Univ., Egypt

2. Agric. Econ. Dept., Fac. Agric., Zagazig Univ., Egypt

3. Econ. Dept., Fac. Commerce, Al-Azhar Univ., Egypt

ABSTRACT: The banking sector is one of the leading sectors in modern economies, not only for its important role in mobilization of domestic and foreign savings, but also for being the most important focal point with the outside world. Due to its expansion and complexity of its activity, this sector became the window from which the world overlooks us, and we overlook the world. Central bank has several instruments, by which it can affect on money supply, including selling and buying price of bonds, and statutory reserve ratio. North Korea is one of the Asian tigers, which was able to achieve great progress in economic development, in spite of lack of its economic resources, and sudden war waged against it in 1950 and lasted for three years, resulting in extensive destruction in the Korean Peninsula. At that time, Gross Domestic Product per capita in South Korea was equal to the one in the poorest countries in Africa and Asia. Today, Gross Domestic Product per capita in South Korea is 18 more times than that in North Korea. South Korea achieved this success as a result to common action between the government and businessmen, as the government guaranteed supervised credit and financial support for businessmen in some industries.

Key words: General bank, give credit, stock market.

المحكمون :

أستاذ الاقتصاد الزراعي – كلية التكنولوجيا والتنمية – جامعة الزقازيق.

أستاذ الاقتصاد الزراعي – كلية الزراعة – جامعة الزقازيق.

1 - أ.د. إبراهيم يوسف

2- أ.د. محمد رمضان إسماعيل